صفوفها، وعملت على شل فعاليتها، منعاً لبروز أعمال تخدم المجتمع الفلسطيني وتطوّر مؤسساته. ومثلما فتحت سلطات الانتداب البريطاني، في منتصف الثلاثينات، أبواب الهجرة للمستوطنين اليهود، قامت سلطات الاحتلال، بدورها، منذ العام ١٩٦٧ بعامة، ومنذ مطلع الثمانينات بخاصة، بفتح أبواب الضفة والقطاع لحركة الاستيطان التي تزعّمها المهووسون الدينيون اليهود، حتى ابتلعت الحركة الاستيطانية، بشقيها الرسمي الحكومي والشعبي اليهودي (غير الرسمي شكلاً، والمدعوم، رسمياً، بالأساس)، جزءاً كبيراً من أراضي الضفة والقطاع، وذلك على أساس لا سند له من القانون، أو التاريخ، وهو «أحقية» كل اليهود في الاستيطان داخل «أرض ـ اسرائيل الكبرى» في المفهوم الصهيوني[٢٥]. وممّا أدّى الى تزايد الضغوط على أبناء الارض المحتلة الاعتداءات المتوالية على أموالهم وأرواحهم من قبل الجماعات الارهابية اليهودية[٢٦]. وهي اعتداءات يمكن ادراجها تحت بند الارهاب الرسمي، أي ذلك الارهاب الذي تضطلع به السلطات الرسمية الاسرائيلية. فلا يمكن ان يقتنع عاقل بأن الجماعات الارهابية تعمل من تلقاء نفسها وبمعزل واستقلال عن ارادة الدولة الصهيونية.

جاءت الانتفاضة، أيضاً، في وقت استولت اسرائيل على معظم مصادر المياه، ممّا هدّد أي تطور للزراعة الفلسطينية تهديداً خطيراً، ووضعت سداً صخرياً أمام أي تطور صناعي، أو تجاري، في الضفة والقطاع، بحيث تحوّل الفلاحون والمزارعون والعمال الفلسطينيون الى مجرد أيدٍ عاملة رخيصة، مستغلة قانونياً، وضريبياً، وانسانياً، في حقول العمل الاسرائيلية المختلفة[٢٧].

هذا كله الى جانب انتشار البطالة في أوساط العمال والطلاب والشبيبة، بسبب أزمات الاقتصاد الاسرائيلي المزمنة، وتسريح عدد كبير من الجنود بعد العام ١٩٨٢ لانتفاء الضغوط الأمنية على الحدود، وضمور سوق العمل العربي في الخارج، جراء انخفاض أسعار النفط، وما استنفدته حرب الخليج[٢٨]. وهذه الظروف، جميعها، تعيد الى الذهن، نسبياً، حالة البطالة التي تفشّت قبيل ثورة العام ١٩٣٦، بسبب الضغوط الاقتصادية التي مارستها سلطات الانتداب البريطاني، بالتحالف مع الحركة الصهيونية.

ومن الناحية السياسية، قامت الانتفاضة بعد مرور عشر سنوات على مشروع الحكم الذاتي لتسوية مستقبل الأراضي المحتلة، بما شهدته هذه السنوات من أعنف الضغوط على ابناء الشعب الفلسطيني في الداخل، وعلى منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج. وكان أهمّ هذه الضغوط المحاولة الفاشلة لتحطيم البنية العسكرية ـ السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية على الأراضي اللبنانية العام ١٩٨٢. وبذلك، كانت الانتفاضة تتويجاً لفشل ذريع للسياسة الاسرائيلية الهادفة الى خلق البديل السياسي من المنظمة في الداخل، من الناحية المؤسساتية السياسية، وفشلها في فرض مشروع الحكم الذاتي أيضاً؛ كما انها كانت التعبير الامثل عن نزوع الفلسطينيين، داخل الارض المحتلة وخارجها، نحو الاستقلال وتقرير المصير، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

ومع أخذ عوامل كثيرة في الاعتبار، نلاحظ ان الأسباب التي دعت الى تفجّر ثورة العام ١٩٣٦ تتقاطع وتلك التي أدت الى اندلاع الانتفاضة الكبرى بعد خمسين عاماً. فقد جاءت الواقعتان على أرضية المطالب التاريخية للشعب الفلسطيني بالاستقلال وتقرير المصير، ووقف الخطر الصهيوني على أرض فلسطين، والتصدي للعربدة الاستعمارية في شكلها البريطاني ـ الصهيوني العام ١٩٣٦، والصهيوني ـ الاسرائيلي العام ١٩٨٧. والواقع ان المشابهة، من هذه الزاوية، هي التي تعطي